

## اقتصاد

## مقال

## دوامة الموت الاقتصادي

يعاني لبنان من انهيار مالي على مدى السنوات الثلاث الاخيرة، عندما تحولت عقود من سوء الادارة والفساد الى ازمة مصرفية وديون وعملات متزامنة. انكمش الاقتصاد اللبناني 60% بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية، وامتناع المصارف عن اعطاء المودعين اموالهم بالدولار وبالليرة الا "بالقطارة"، وفق تعاميم مصرف لبنان.

على وقع ازدياد الازمة سوءاً، سجل مؤشر اسعار الاستهلاك في لبنان لشهر آب 2022، ارتفاعاً بنسبة 7.55 في المئة مقارنة بشهر تموز 2022، وذلك بناء على ارقام اعلنتها ادارة الاحصاء المركزي، التي بينت ارتفاع المؤشر بنسبة 161.89 في المئة، مقارنة بين آب 2021 وآب 2022. كما بلغ تضخم اسعار الاستهلاك خلال الاشهر الثمانية الاولى من السنة الحالية، نسبة 61.34 في المئة.

كذلك اظهرت الارقام ارتفاع مؤشر الاسعار في كل المحافظات، وسجلت ارتفاعاً في شهر آب في محافظة بيروت بنسبة 7.52 في المئة، وفي محافظة جبل لبنان 7.54 في المئة، وفي محافظة الشمال بنسبة 7.10 في المئة، وفي محافظة البقاع 7.34 في المئة، وفي محافظة الجنوب 8.16 في المئة. اما في محافظة النبطية، فبلغ الارتفاع نسبة 8.57 في المئة.

عوامل كثيرة ساهمت في دفع الاسعار نحو الارتفاع:

- انخفاض مستمر لقيمة العملة المحلية وعدم استقرار سعر صرفها امام الدولار الاميري.

- الارتفاع المتواصل لاسعار المشتقات النفطية التي اثرت على كل القطاعات الحيوية من حيث التكاليف، بعد ان رفع مصرف لبنان الدعم عنها، وقد لامست اسعار البنزين 700 الف ليرة.

- ضعف الرقابة على عملية التسعير وضبط الاسعار، وترك الحبل على غاربه لاصحاب السوبرماركت والمستوردين لكل السلع الاستهلاكية والمعيشية.

يؤكد خبراء اقتصاديون اننا نخضع الى وضع اقتصادي بعيد كل البعد من المنطق والضوابط القانونية والاخلاقية، وهنا يكمن الخطر الاكبر. فقد اصاب انهيار سعر الليرة قدرة اللبنانيين الشرائية في مقتل، وبات معظم المواطنين في ظل ارتفاع الاسعار، عاجزين حتى عن شراء المواد الغذائية الاساسية.

واعتبروا ان ما نشهده من ارقام تضخم مرتفعة لها ايضا انعكاسات لما يحصل في الخارج من مشكلة تضخم عالمية، هذه الوصفات الجاهزة التي تدخل النظام ستأثر بها كل الدول. فموجة التضخم العالمية تجتاح كبرى الدول التي تسعى جاهدة لكبح جماح التضخم عبر سياسات مصرفية تعتمد على رفع اسعار الفائدة. وتشير النظريات الاقتصادية الى ان التضخم سيخرج عن السيطرة في حالة تطبيق مزيج محدد من السياسات النقدية والمالية لفترة مطولة، فكيف ببلد مثل لبنان تغيب فيه كل المحاولات والحلول الجديدة.

يشير خبراء اقتصاد اجانب الى "ان دوامة الموت الاقتصادي للبنان لن تتوقف حتى لو استعان البلد ببرنامج صندوق النقد الدولي، وان الطريقة الوحيدة لانقاذ العملة هي في انشاء مجلس عملة". في حين اعتبره البعض حلاً تقنياً، لأن المشكلة في لبنان ليست تقنية بل نحتاج الى سياسة ادارية جديدة، والعلاج يحتاج الى عقل جديد لانقاذ الاقتصاد.

فماذا استفاد اللبنانيون من التعاميم والمنصات التي اطلقها المصرف المركزي، واين هي مستويات العملة اليوم؟

عصام شلهوب

2022 انخفضت تسليفات المصارف اللبنانية للمقيمين بنسبة 57 في المئة ولغير المقيمين 62 في المئة، وانخفضت ودائع المقيمين بنسبة الربع تقريبا، وودائع غير المقيمين بما يزيد قليلا عن الثلث. هذا التراجع الاقتصادي، وما صاحبه من تراجع في النشاط المصرفي، اديا حتما الى خسائر في المصارف التي كانت تحقق ارباحاً سنوية ذات وزن. من هنا، فان مستقبل المصارف في المدينين القريب والمتوسط مرتبط بتطور الاقتصاد اللبناني في الفترة القادمة. فاذا استمر تراجع الاقتصاد اللبناني سوف يستمر الاتجاه السلبي في نتائج المصارف وحجم نشاطها، واذا اهدت الدولة الى خطة للاصلاح تنقذ الاقتصاد الكلي، لا شك في ان المصارف سوف تحقق نتائج ايجابية.

■ هل نجحت الدولة عبر تهريبها من تحمل مسؤولية دينها في تكريس خطوط تماس بين المصارف والمودعين؟

□ هذا صحيح. ان توقف الدولة عن ايفاء ديونها هو من اهم اسباب ما يعرف اليوم بمشكلة الودائع المصرفية بسبب توظيف المصارف لقسم من الودائع في ادوات دين الدولة اللبنانية بالليرة اللبنانية وبالعملات الاجنبية. لكن ذلك ليس السبب الوحيد لعدم قدرة المصارف على تسديد الودائع لزبائنها، اذ ان توظيفات المصارف في مصرف لبنان بالعملات الاجنبية هي مشكلة كبيرة لأن الاوراق الحكومية المعروفة بخطط التعافي قدرت الفجوة المالية في مصرف لبنان بحوالي 60 مليار دولار، وهذه اكب مشكلة في الوقت الراهن.

■ حاول بعض المودعين سلوك الطريق القانوني لاسترداد ودائعهم، هل ترى ان حتى هذا الطريق سيوصلهم الى حقوقهم؟

□ كلا مع الاسف، لا الطرق القانونية ولا الطرق غير القانونية قادرة على اصال المودعين الى حقوقهم المشروعة لأن هناك فجوة في النظام المالي قدرتها الحكومة بحوالي 72 مليار دولار، اي ان هذه المبالغ غير موجودة ولا تملك الدولة حتى الان خطة مقنعة لتعويضها. اذا اتبع المودعون الطرق القانونية، فهم سيدعون ◀

## العيّاش: لا الطرق القانونية ولا غيرها ستعيد إلى المودعين حقوقهم

ما قامت به سالي حافظ في بنك لبنان والمهجر ورامي شرف الدين في بنك ميد، وقبلهما حسن مغنية في صور وعبدالله الساعي في جب جنين، وبينهم بسام الشيخ حسين في فيدرال الحمراء، مع الاعتداءات المتكررة على الادارات الرئيسية للمصارف، وحتى على منزل رئيس جمعية المصارف سليم صفيح، طرح اشكالية استيفاء الحق بالقوة



نائب حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور غسان العياش.

■ هل يذهب القطاع المصرفي الى مزيد من التدهور، وما هو واقعه الفعلي؟

□ القطاع المصرفي ليس منفصلاً عن اقتصاد البلد بل هو مرتبط به ارتباطاً وثيقاً. النشاط المصرفي يمثل اوضح صورة عن نشاط البلد الاقتصادي بشكل عام. في السنوات الثلاث الاخيرة (2019 - 2022) هبط حجم الاقتصاد اللبناني هبوطاً كبيراً، فانخفض الناتج المحلي الاجمالي من حوالي 55 مليار دولار سنة 2019 الى حوالي 22 ملياراً في الوقت الحاضر، اي ان نسبة الانكماش الاقتصادي بلغت نحو 60 في المئة، وهذه نسبة كبيرة ومدمرة. في موازاة ذلك، ونتيجة له، انخفضت الميزانية الموحدة للمصارف في حدود 33 في المئة، اي بنسبة الثلث. بين حزيران 2019 وحزيران

اسلوب الفوضوية لا يقود الى اية نتيجة على الاطلاق

نائب حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور غسان العياش اكد لـ"الامن العام" ان توقف الدولة عن ايفاء ديونها هو من اهم اسباب ما يعرف اليوم بمشكلة الودائع المصرفية. واعرب عن اسفه لأن لا الطرق القانونية ولا الطرق غير القانونية قادرة على اصال المودعين الى حقوقهم المشروعة.

جاء تكرار هذه الافعال، في ظل استمرار تصرفات المصارف المجحفة وغير القانونية مع المودعين منذ بداية الازمة وحتى اليوم، ومع غياب الدولة والقضاء عن محاسبة المصارف على حجبها للودائع واعطاء الناس وديعتهم كما نص عليها القانون.

تزامن ذلك مع الانهيار الاقتصادي الحاد الذي ترك وشماً مؤلماً في نفوس المواطنين، الامر الذي اشر الى مزيد من محاولات المودعين انتزاع ودائعهم المحتجزة لدى المصارف، لانهم باتوا يملكون الشجاعة ليستوفوا حقهم بالقوة، في ظل غياب القوانين النائمة في ادراج المجلس النيابي نومة اهل الكهف، بالتواطؤ بين اصحاب السلطة والقضاء والمصارف، مما يجعل المودع امام خيار وحيد وهو استيفاء حقه باي طريقة ولو من طريق احراق البنوك، على ما يقوله الخبراء. والظاهر ان المصارف لا تقصر في تعذيب الناس، لأن المسؤولين لم يتفقوا حتى الان على خطة معينة لمواجهة ازمة في هذا الحجم، وتخفف من هلع الناس.

هناك من يتهم المصارف بانها "تتقاضى عمولات غير منطقية، وفي الوقت نفسه لا تؤمن المال للناس الذين يريدون دفع مصاريف الاستشفاء او اقساط المدارس والجامعات. هناك طريقة عمل خشنة وقاسية تمارس على المودعين الذين لا يطالبون بقروض بل يطالبون بأخذ اموالهم". ويطالب خبراء معنيون بضرورة التصويب على جذور الازمة، وهي سوء ادارة الشأن العام على فترات طويلة من الزمن والسلطة السياسية التي تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية. كما ان المصارف مستعدة لتحمل مسؤولياتها للخروج من الازمة، وانها تدعو الجميع لتحمل مسؤولياتهم اجل الخروج من الازمة، فيما تشدد على عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

# سوبر ماركت رمال الأصلي

(أبو عامر)

- 1 تحويطة الغدير
- 2 الجاموس
- 3 الرويس
- 4 حارة حريك
- 5 النبطية - تول مفرق حاروف
- 6 بوليفار كميل شمعون
- 7 الصرند الطريق البحري
- 8 خلدة الأوتوستراد
- 9 الطيونة بيروت مول
- 10 صور طريق الكنة الحوش
- 11 جبران مول طريق المطار القديم
- 12 سان تيريز

قريباً كفردونين / بئر السلاسل 13

جودة نوعية توفير

10/10

سلتنا الأوفر بلبنان



اقل، لدى المرسلين في الخارج. فهي لا تملك اموالا نقدية لديها تكفي لرد قسم ولو بسيط من الودائع.

■ اعتماد الحكومة سياسة التنصل من اداء موجبات دينها العام، وضع المصارف ومصرف لبنان في جبهة المواجهة مع المودعين؟ وهل سيؤدي الامر الى اضطرابات امنية واجتماعية اوسع نطاقاً؟

□ شخصيا اخشى ان تقود هذه الفوضى في نهاية المطاف الى تدهور امني في لبنان، او الى نوع من الفوضى الواسعة. قد تكون لدى السلطة مصلحة في ذلك لأن انتشار الفوضى يجعل الناس ينسون موضوع الودائع والانهياء النقدي والاقتصادي، وتصبح الدولة في حل من موجب ايجاد الحلول الصعبة لهذه المشكلة الصعبة. هذا الخطر يتطلب نسبة عالية من الوعي لدى اللبنانيين وجهوز دائم لدى القوى الامنية التي تقوم بواجباتها في اصعب الظروف. الظروف الصعبة تشمل الاجهزة الامنية ككل والضباط والعناصر العاملين فيها، وقد اصبح قيامهم بمهامهم مع تدهور رواتبهم نوعا من التضحية الوطنية المجردة.

■ ما هو الحل الذي تقترحه لاعادة الودائع الى اصحابها كما اودعت وفق العقود؟

□ المشكلة صعبة، ولعلها اصعب ما واجه لبنان منذ تأسيسه كدولة قبل قرن ونصف. والطريق يمكن اختصاره بالدعوة الى الاصلاح، لكن الاصلاح صعب ويتطلب من اللبنانيين الاستعداد لدفع اثمان كبيرة ومؤلمة. ابرز بنود الاصلاح هو الاصلاح المالي الذي يقتضي زيادة ايرادات الدولة وخفض نفقاتها، وذلك ينطوي على اثمان اجتماعية باهظة لن يتقبلها المواطنون بسهولة. فزيادة الايرادات تعني زيادة الضرائب على مجتمع يعاني من الفقر، اما تخفيض النفقات فيتطلب تخفيض رواتب القطاع العام والنفقات الاجتماعية في الموازنة العامة، ونحن نعلم بأن الموظفين يعانون من تدهور قيمة رواتبهم واصبحوا تحت خط الفقر، والاصلاح سيزيد من حدة ظروفهم الخائفة. في الخلاصة، ان طريق الخروج من المحنة يتطلب مزيدا من الالم لفئات اجتماعية تعاني اصلا منه.

ع. ش

## لبنان يواجه اصعب مشكلة منذ تأسيسه كدولة

المصرفية والامنية في البلاد، الا ان ما شاهدناه بأعيننا يظهر فئات من المواطنين لجأت الى هذا الاسلوب عفويا بحكم حاجتها الماسة الى اموالها المودعة في المصارف لتلبية حاجاتها الصحية والتعليمية وسواها. الا ان هذا الاسلوب لا يقود الى اية نتيجة على الاطلاق. ان الاموال النقدية في فروع المصارف هي مبالغ هزيلة ولا تفي بحاجات وحقوق المودعين. بشكل عام ان النقد في ميزانيات المصارف لا يزيد عن 3 في المئة من ودائع الزبائن، فالمصارف توزع الودائع على توظيفات متنوعة مثل تسليف القطاعين العام والخاص وايداعات، بنسب

على المصارف بالتوقف عن الدفع. وبموجب القانون 67/2 الذي يعرئ المصارف المتوقفة عن الدفع، يحوّل المصرف المتعثّر الى لجنة قضائية في نهاية المطاف تصفي موجوداته، وهذا يتطلب سنوات طويلة، ويوزع حاصل التصفية على طريقة "القرش الدائر" على كل المودعين. وما من شك بأن تصفية الموجودات ستتم باسعار بخسة. هذا يعني ان الطرق القانونية ستجبر المودعين على الانتظار سنوات طويلة لكي يحصلوا على اجزاء متواضعة من حقوقهم. الحل الافضل هو في تبني الدولة لخطة تعاف لمعالجة المشكلة شرط ان تساهم فعليا في تغطية الخسائر، باعتبارها مسؤولة جزئيا عن هذه الخسائر.

■ استعاد ملف الودائع حضوره بشكل بارز من خلال تفعيل حركة اقتحام فروع المصارف في اكثر من منطقة. هل تعتقد ان هذه الاقتحامات منظمة وبفعل قادر هدفه زعزعة الوضع الاقتصادي وانهيائه نهائيا؟

□ الحقيقة انني لا اعرف اذا كانت وراء هذه الحركة الفوضوية مخططات لزعزعة الاوضاع

